

الإفصاح الاجتماعي وتأثيره على قرارات منح الائتمان المصرفي

دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته

Social disclosure and its impact on bank credit decisions

An applied study on commercial banks operating in the city of Misurata

أ / عبد الله صالح ابوججر أ / محمد ابراهيم كريم أ / هشام الحسين الزين

المعهد العالي للعلوم والتقنية – مصراته

Abdullah5606066@gmail.com

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الإفصاح الاجتماعي على قرارات منح الائتمان المصرفي في المصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته حيث تم التركيز على دراسة أثر كلا من مستوى الإدراك بالمسؤولية الاجتماعية لدى موظفي أقسام الائتمان بالمصارف التجارية والإفصاح الاجتماعي المطبق بالقوائم المالية على قرارات منح الائتمان المصرفي. ولتحقيق ذلك فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تجميع البيانات عن طريق استبانة وزعت على موظفي أقسام الائتمان المصرفي بالمصارف التجارية العاملة بمدينة مصراته، والحصول على (47) استبانة صالحة للتحليل، ومن تم إجراء التحليل الإحصائي عليها باستخدام البرامج الإحصائية (SPSS, Smart pls3) لاختبار فرضيات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى وجود إدراك لدى موظفي أقسام الائتمان بالمسؤولية الاجتماعية، ولكن لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بينه وبين قرار منح الائتمان المصرفي. كما خلصت إلى إنه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح الاجتماعي وقرارات منح الائتمان المصرفي.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح الاجتماعي، الائتمان المصرفي، موظفي أقسام الائتمان .

Abstract:

This study aimed to know the impact of social disclosure on the decisions to grant bank credit on commercial banks operating in the

city of Misurata, where the focus was on studying the impact of both the level of awareness of social responsibility among the credit departments staff in commercial banks and the social disclosure applied by financial statements on decisions to grant bank credit. To achieve this, the descriptive analytical approach was used, the data was collected by a questionnaire distributed to the employees of the bank credit departments in commercial banks operating in the city of Misurata, and obtaining 47 questionnaires valid for analysis, and whoever was carried out statistical analysis on it using statistical programs (SPSS, Smart Pls3) To test the study hypotheses. The study reached the existence of awareness among the credit departments staff with social responsibility, but there is no statistical significance between it and the decision to grant bank credit. It also concluded that there is a statistically significant relationship between social disclosure and decisions to grant bank credit.

Keywords: social disclosure, bank credit, bank credit departments

1. المقدمة:

استشرت المشاكل الاجتماعية في مختلف دول العالم وخاصة في الدول النامية، والتي تشكل دولة ليبيا جزءاً مهماً منها. وفي ظل وسائل الاتصال الحديثة وعصر العولمة الذي حول العالم إلى قرية صغيرة. ولكي لا تنتشتت الجهود وتضيع المسؤوليات وتخسر الدولة الموارد، لابد من تضامن الجميع في ليبيا، لمجابهة هذه التحديات المعاصرة.

ومن الطبيعي أن أي شركة خاصة يكون هدفها الرئيسي هو تعظيم الأرباح وزيادة مواردها من أجل ضمان استمرارها في السوق، ولكن هذا الهدف فقط ليس بكاف، بل أصبح من المهم الآن أن تهتم الشركة بأهداف أخرى، يأتي على رأسها الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية تجاه العديد من الأطراف، وإن الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات، قد جاء استجابة للضغوط الخارجية التي تمارس على تلك الشركات من جهات

متعددة، مما يتطلب منها تطوير أكثر وتحديد أشمل لدورها تجاه المجتمع الذي تعيش فيه .
وعليه لابد من التركيز على رصد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما، من أجل
وفاء تلك الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية (عودة، 2008: ص13).

واستناداً إلى ما سبق فإنه يجب تطوير الدور الذي تلعبه الشركات في مجال النشاط
الاقتصادي من جهة، والنشاط الاجتماعي من جهة أخرى، باعتبار أن لها حقوقاً وعليها
التزامات تجاه المجتمع الذي تعيش فيه. والإفصاح عنها في تقاريرها المالية.

ومن ناحية أخرى تلعب المصارف التجارية دوراً هاماً وكبيراً في اقتصاديات الدولة،
حيث تساهم مساهمة فعالة في تنشيط التجارة المحلية والتجارة الخارجية، بالإضافة إلى تنمية
وتطوير الاقتصاد، وذلك من خلال منح التسهيلات الائتمانية للشركات. ولكي يساهم منح
التسهيلات الائتمانية في تنمية وتطوير الاقتصاد يجب أن يكون هناك دراسات وتحليلات
للائتمان لا بد أن تتم، وعمليات تفاوض يجب أن تحدث. وإجراءات وخطوات محددة يجب
أن تُحدد ومتطلبات عالية يجب أن تتوفر لمنح الائتمان وتطوير دائم تعمل المصارف
التجارية على إحداثه عند إدارتها للقروض المصرفية، والأشكال المختلفة للتمويل. وبما
أن الشركات لا تستطيع الاستغناء عن عمليات الائتمان المصرفية، لذلك فإنه من الممكن
استخدام عملية منح الائتمان كأسلوب لزيادة درجة اهتمام (وفاء) الشركات بالأبعاد
الاجتماعية، وبذلك يكون قرار منح الائتمان قد ساعد على تحقيق البعد الاجتماعي
بالمجتمع.

2. الدراسات السابقة:

دراسة المطيري 2010: هدفت الدراسة إلى الكشف عن الأهمية النسبية للإفصاح
المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية. توصلت الدراسة إلى عدد
من النتائج كان أهمها هناك اختلاف في أهمية المحتوى المعلوماتي، لقائمة المركز المالي،

لقائمة الدخل، لقائمة التغير في حقوق الملكية، لقائمة التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الإقراض من وجهة نظر الافراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض بالبنوك التجارية الكويتية. وقد أوصت الدراسة بالاعتماد على قائمة الدخل في الحصول على المعلومات لاتخاذ قرارات الإقراض. وكذلك الاعتماد على قائمة المركز المالي في تحديد قدرة الشركات على السداد والذي يعد عنصرًا رئيساً في اتخاذ قرارات الإقراض.

دراسة دادة، بن عمارة 2018: استهدفت الدراسة معرفة أثر الإفصاح المحاسبي على قرارات منح الائتمان في البنوك الجزائرية. من خلال توضيح العلاقات بين المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وقرارات منح الائتمان، وأثر مستوى إدراك متخذي قرارات منح الائتمان بالإفصاح المحاسبي على قرارات منح الائتمان. وقد أظهرت النتائج التي توصلت إليها الدراسة إن هناك أثر للإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية. من خلال أثر المعلومات المحاسبية ومستوى إدراك متخذي قرارات منح الائتمان.

دراسة الزواوي، الشريف 2017: كانت الدراسة بعنوان أثر الإفصاح عن الموارد البشرية على قرارات منح الائتمان في المصارف الليبية. دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين بالمصارف الليبية. وقد تم تجميع البيانات من عينة الدراسة والمتمثلة في الأكاديميين داخل كلية الاقتصاد وأكاديمية الدراسات العليا ومتخذي قرار منح الائتمان في المصارف الليبية، وقد توصلت الدراسة من خلال نتائج الاختبارات الإحصائية التي تم إجراؤها إلى أن الإفصاح عن الموارد البشرية يؤثر على قرارات منح الائتمان في المصارف الليبية، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الأكاديميين وآراء متخذي قرارات منح الائتمان في المصارف الليبية العاملة بمدينة مصراتة بشأن أثر الإفصاح عن الموارد البشرية على قرارات منح الائتمان.

دراسة محمود 2015: كانت الدراسة بعنوان المسؤولية الاجتماعية كأحد معايير ترشيد قرار منح الائتمان بالبنوك في مدينة أسوان بجمهورية مصر العربية وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد التزام لدى المنظمات العاملة في مدينة أسوان بالمسؤولية الاجتماعية. كما توصلت -أيضًا- إلى أنه يوجد ارتباط موجب جوهري بين إدراج دور المنظمة الاجتماعي تجاه كل من العاملين، والعملاء، والمجتمع، والبيئة، ضمن معايير منح الائتمان بالبنوك محل الدراسة، وزيادة درجة اهتمام المنظمات بدورها الاجتماعي.

دراسة بدارين 2019: تناولت الدراسة العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي لكل من تسهيلات الشركات والأفراد في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك دوراً مهماً لعامل نمط السياسة الائتمانية للبنك وجاء في المركز الأول، يليه متغير المؤشرات المالية للعميل في المركز الثاني، ومتغير السمات الشخصية للعميل في المركز الثالث، كما تبين وجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الثلاثة في عملية اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية. وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة التركيز على عناصر الوضع المالي للعميل، وذلك بطلب القوائم المالية وتحليلها، والاهتمام بالسمات الشخصية للعميل.

دراسة عنيزة، علي 2013: كان عنوان الدراسة تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم في البيئة العراقية، وهدفت هذه الدراسة تسليط الضوء على مفهوم وأهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية، ومعالجة القصور في مخرجات النظام المحاسبي المتمثل بالقوائم المالية من خلال تضمين هذه القوائم لمعلومات عن المسؤوليات الاجتماعية للوحدات الاقتصادية وبيان أثر الإفصاح عنها في مستخدمي القوائم المالية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الوحدات الاقتصادية العراقية لا تقوم بإبراز مساهماتها الاجتماعية في قوائمها المالية، و -أيضًا- يمكن تحديد التكاليف الاجتماعية و

قياسها و فصلها عن التكاليف التي تخص النشاط الاقتصادي و يمكن الإفصاح عنها و أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يؤثر في سلوك مستخدمي القوائم المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن مستخدمي القوائم المالية يهتمون بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية و إن هذا الإفصاح يؤثر في قراراتهم.

دراسة نجدية 2019: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأثره في اتخاذ القرارات الائتمانية للمؤسسات المالية (الحكومية والخاصة) في المملكة العربية السعودية، واستنتجت الدراسة أن الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية يؤثر على قرارات منح الائتمان، حيث إنه يحسن من فرص الحصول على التمويل، وأوصت الدراسة بأن على المؤسسات المالية (الحكومية والخاصة) أن تحرص على تحديد الاحتياجات التدريبية وتقديم دورات تدريبية بشكل منتظم؛ لتحسين أداء العاملين عند اتخاذ قرار منح الائتمان، بالإضافة إلى توعية المنشآت المقترضة بفوائد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المالية (الحكومية والخاصة).

دراسة 2018 Nguyen Ngoc: بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) والأداء المالي للبنوك في فيتنام خلال الفترة (2016-2011). وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي للبنوك التجارية في فيتنام. يمكن تفسير هذه النتيجة من خلال المتطلبات الإضافية للقوانين الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية في حين أن البنوك في وضع صعب نتيجة التباطؤ الاقتصادي خلال فترة البحث.

دراسة 2013 Najah Attiq and others: كانت هذه الدراسة بعنوان العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والتصنيفات الائتمانية في كندا والولايات المتحدة الأمريكية.

حيث توصلت الدراسة إلى أن وكالات التصنيف الائتماني تميل إلى منح تصنيفات عالية نسبياً للشركات ذات الأداء الاجتماعي الجيد. وهذا النمط قوي للتحكم في خصائص الشركة الرئيسية، وكذلك التجانس بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والتصنيفات الائتمانية. نجد - أيضاً- أن نقاط القوة والمخاوف المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات تؤثر على التصنيفات الائتمانية، وأن المكونات الفردية للمسؤولية الاجتماعية للشركات التي تتعلق بإدارة أصحاب المصلحة الأساسيين (أي العلاقات المجتمعية والتنوع وعلاقات الموظفين والأداء البيئي وخصائص المنتج) هي الأكثر أهمية في شرح الجدارة الائتمانية للشركات. وبشكل عام تشير الدراسة إلى أن أداء المسؤولية الاجتماعية للشركات ينقل معلومات غير مالية مهمة من المرجح أن تستخدمها وكالات التصنيف في تقييمها للجدارة الائتمانية للشركات، وأن استثمارات المسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن أن تؤدي إلى انخفاض تكاليف التمويل الناتجة عن ارتفاع التصنيف الائتماني.

3. المشكلة:

يعد الائتمان المصرفي من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية وبما أن المصارف التجارية في ليبيا تخضع للعديد من العوامل والاعتبارات في منح الائتمان المصرفي منها ما هو خاضع لقرارات حكومية ورقابية، ومنها ما يتعلق بخصائص العمل المصرفي، وأخرى تتعلق بخصائص العمل المصرفي، لذا سنقوم ومن خلال هذا البحث بدراسة سياسات الإفصاح الاجتماعي وأثرها في قرارات منح الائتمان المصرفي. (قندلفت، 2018: ص04)

تتحور مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي: ما مدى تأثير الإفصاح الاجتماعي على قرارات منح الائتمان وذلك بأخذ آراء عينة من موظفي أقسام الائتمان في المصارف التجارية في مدينة مصراته؟ وينتزع من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية الآتية:

-هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية بين مستوى إدراك الموظفين بأقسام الائتمان المصرفي بالمسؤولية الاجتماعية وقرار الائتمان المصرفي؟

-هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية بين الإفصاح الاجتماعي وقرار الائتمان المصرفي؟

4. أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى قياس أثر الإفصاح الاجتماعي على قرار منح الائتمان المصرفي، وذلك من خلال دراسة البعدين الآتيين:

1. دراسة العلاقة بين مستوى إدراك الموظفين بأقسام الائتمان المصرفي بأهمية

المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية مع قرار منح الائتمان المصرفي.

2. دراسة العلاقة بين الإفصاح الاجتماعي في القوائم المالية المطبق في الشركات

الصناعية وقرار منح الائتمان المصرفي.

5. أهمية الدراسة:

تتأتى أهمية هذه الدراسة نتيجة للاهتمام المتزايد الذي حظى به القياس والإفصاح المحاسبي الاجتماعي في الآونة الأخيرة في المجال المحاسبي، وأصبح الاهتمام بهذا الجانب ضرورياً إن لم يكن إلزاماً على الشركات. وأصبح للمعلومات المحاسبية عن التكاليف الاجتماعية أثراً على متخذي القرارات وبالتالي تتضح أهمية الدراسة في إيضاح الأهمية التي يحظى بها الإفصاح المحاسبي الاجتماعي ودور هذا الإفصاح في قرار منح الائتمان المصرفي في البيئة الليبية.

6. فرضيات الدراسة:

يستند البحث على الفرضية الرئيسية الآتية:

توجد علاقة ذات مستوى معنوية (دلالة إحصائية) بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وقرارات منح الائتمان المصرفي، ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

أ- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية بين مستوى إدراك المسؤولين بالمصارف بالمسؤولية الاجتماعية، وقرار منح الائتمان المصرفي.

ب- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح الاجتماعي المطبق في القوائم المالية وقرار منح الائتمان المصرفي.

7. حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: (الإفصاح الاجتماعي وتأثيره على قرارات منح الائتمان المصرفي).

الحدود المكانية: (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته).

الحدود الزمنية: الدراسة خلال 2022م

8. الإطار النظري:

8-1. مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح الاجتماعي:

تعد محاسبة المسؤولية الاجتماعية ظاهرة حديثة نسبياً تشكلت صورتها بعد أن اتجهت اقتصاديات الدول الحديثة نحو المساعدة في تحقيق التكافل الاجتماعي، وبسبب الدور المحوري الذي تؤديه المحاسبة في الشركات أصبحت المحاسبة عاملاً أساسياً في السعي لتحقيق التكافل الاجتماعي للمجتمع ككل بعد أن كانت مسؤوليتها في السابق تقتصر على تحقيق الرفاه الاقتصادي للمساهمين. ولقد تطورت المحاسبة مع تطور العلاقة بين الشركة

وأصحاب المصالح. (عمر وآخرين، 2014: ص241) ومن هنا برز مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية. والتي تعتبر من أحدث مراحل التطور المحاسبي. ولقد تعددت المفاهيم والتعاريف الخاصة بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، ولكن التعريف الشامل لها هو (الصبان، 1987: ص33) "مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال وتوصيل تلك المعلومات لفئات والطوائف المختصة، وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك المنظمات"، حيث يُبرز هذا التعريف اهتمام المحاسبة الاجتماعية بوظيفتي قياس الأداء الاجتماعي للمنظمات، والتقرير عن نتائج القياس بما يكفل إجراء تقييم للأداء الاجتماعي لأي منظمة من قبل المجتمع.

أما الإفصاح الاجتماعي - الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي - هو الطريقة التي بموجبها تستطيع المنظمة إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن نشاطاتها المختلفة ذات المضامين الاجتماعية وتعتبر القوائم المالية أو التقارير الملحق بها أداة لتحقيق ذلك (بن فرج، 2017: ص399). كما عرف "Burke" الإفصاح الاجتماعي على أنه عرض البيانات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي للوحدة الاقتصادية بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي للوحدة (Burke. 1996.P22). وعرفه (عبدالحليم، 2014: ص 37) هو إيصال المعلومات حول علاقة المنشأة بالمجتمع والبيئة من خلال تضمين القوائم والتقارير المالية بكافة المعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي للمنشأة.

8-2. مفهوم الائتمان المصرفي:

يقوم النشاط الاقتصادي في عصرنا هذا على الائتمان، الذي يتزايد دوره باستمرار، بل ويعتبر الأساس الذي تقوم عليه النظم الاقتصادية الحديثة. كما يعتبر من أكثر الأنشطة المصرفية جاذبية لإدارة المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى، ولكنه في ذات الوقت يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية إذ لا تقف تأثيراته على مستوى

المصرف والمؤسسات، بل تتعداه إلى الاقتصاد الوطني. لذا يجب عند اتخاذ قرار بمنح الائتمان من عدمه بأن يكون مبني على أسس ومعايير سليمة. (بلقاضي، 2013: ص02) تتعدد مفاهيم الائتمان المصرفي، وتختلف وجهات النظر حوله، شأنه في ذلك شأن الكثير من المفاهيم في المجالات الاقتصادية الاجتماعية، حيث إن الائتمان يرتكز بصورة أساسية على الثقة والتي هي محور العمليات المصرفية بجميع أنواعها. ولقد عرف (الدوري، 2006: ص74) الائتمان المصرفي بأنه "عميلة تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة". وعرفه (ابوكمال، 2007: ص74) بأنه "الثقة التي توليها البنوك للعميل (فرد أو شركة) حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه، وذلك لقاء عائد معين تحصل عليه البنوك من المقترض، يتمثل في الفوائد والعمولات".

3-8. العوامل المؤثرة في منح الائتمان:

نالت العوامل التي تؤثر على القرار الائتماني باهتمام كبير من قبل الباحثين والمحللين لما تشكله من مخاطر مالية يمكن أن يتحملها المصرف وغيره من الأطراف ذات العلاقة في حال عدم قيامه بإدارتها بالأسلوب المناسب. وفيما يخص العوامل المؤثرة في القرار الائتماني فيمكن تقسيمها إلى: (الدباس، 2013: ص40)

1. العوامل الخاصة بالعميل ذاته وتتضمن: - (فهد، 2011: ص73)

أ. شخصية العميل: تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني، حيث تعد الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها المصارف، لذلك فإن أهم ما يسعى إليه المصرف عند إجراء الدراسة الائتمانية هو تحديد شخصية العميل بدقة.

ب. قدرة العميل على التسديد: وتعني باختصار قدرة العميل على تحقيق الدخل، وبالتالي قدرته على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات. ومعيار القدرة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان.

ج. حجم رأس مال العميل: يعد رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني، وعنصراً أساسياً من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة العميل المقرض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل الزبون في التسديد.

د. الضمان المقدم: ويقصد بالضمان مجموعة الأصول التي يضعها الزبون تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض. وقد يكون الضمان شخصاً ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهلة لكي يعتمد عليه المصرف في ضمان تسديد الائتمان.

2- العوامل الخاصة بالمصرف: (أبو كمال، 2007: ص ص78،79)

أ. رأس مال المصرف: يأخذ رأس مال المصرف واحتياجاته دوراً مهماً في رسم وتحديد السياسة الائتمانية التي يتبناها المصرف، فكلما زاد رأس مال المصرف زادت عمليات منح الائتمان.

ب. آجال الودائع: تعتمد المصارف بصورة رئيسة على الودائع في تمويل نشاطاتها الاستثمارية، ونجد أن السياسة الائتمانية للمصرف تأخذ بعين الاعتبار آجال الودائع لدى المصرف، بحيث كلما زادت آجال الودائع زادت التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل والعكس صحيح.

ج. سيولة المصرف: والتي تتمثل في حجم الأموال النقدية غير الموظفة في العمليات المصرفية، والتي تزيد عن حاجة المصرف.

د. إستراتيجية المصرف في اتخاذ القرار الائتماني: قد تكون إستراتيجية هجومية، وذلك باستعداد المصرف لتقبل درجة أكبر من المخاطر، بدون أي إخلال بالقواعد والشروط الائتمانية في المصرف، وقد تكون رشيدة بعدم منح ائتمان يتضمن مخاطر مرتفعة، والتي عادة ما تلجأ إليها المصارف صغيرة الحجم والإمكانات.

3. العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني: ويمكن حصر هذه العوامل فيما يلي: - (طه، 2013: ص66)

أ. مبلغ القرض: تضع المصارف ضمن اهتماماتها التأكد من كفاية القرض للغرض الذي يرغب العميل تمويله، وحتى لا تواجه المصارف بطلبات اقتراض لا تستطيع تلبيتها، كما تواجه المصارف بعض المخاطر وبالأخص إذا كان حجم القرض كبيراً عن حد معين، لكن المصارف عالجت هذه الحالة من خلال مشاركة المصارف الأخرى في تمويل القرض الكبير، وذلك لتوزيع المخاطر.

ب. الغرض من القرض: سابقاً كان بإمكان أي زبون أن يحصل على القرض الذي يطلبه بمجرد أن يقدم الطلب الخاص بالإقراض، غير أن هذا الأمر تغير وعليه ينبغي تغيير النظرة لدى العملاء من خلال قيام المصارف بمعرفتها الدقيقة لما ينوي العميل عمله بالمبالغ المقترضة وعليه ينبغي ألا يكون هناك تعارض بين غرض القرض والسياسات المالية والنقدية التي ترغب الحكومة تحقيقها، كما ينبغي أن يكون الغرض مشروعاً قانونياً وامتثالاً مع الغايات التي يقدم المصرف قروضاً من أجلها.

ج. مصدر سداد القرض: ينبغي معرفة مصدر السداد المباشر للقرض والذي يعد من المؤشرات الهامة، كما أن المصرف يصر على معرفة مصادر الوفاء لدى المقترض، أي هل سيتم سداد القرض أو التسهيل دفعة واحدة في نهاية المدة، أم سوف يتم سداده على

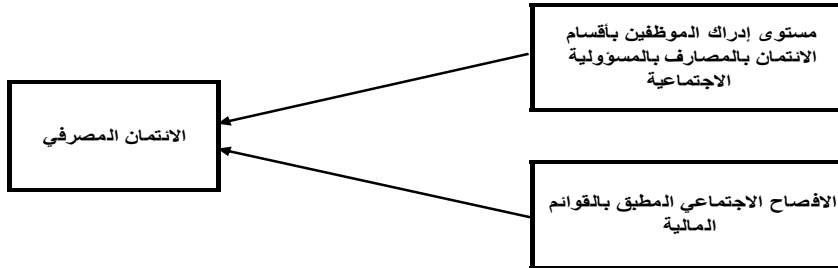
أفساط دورية، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة؟

د. مدة القرض: إن المصارف عادة تفضل القروض قصيرة الأجل؛ حيث تعد مخاطرها وعوائدها أقل، لكن عندما يكون استحقاق القرض طويلاً أو متوسطاً ستكون المخاطر أعلى مع عوائد أعلى.

هـ. نوع القرض: يرغب المصرف بمعرفة نوع القرض بالنسبة إليه وهل سيتناسب مع الغرض الذي تم من أجله منح القرض ومعرفة العقبات التي تحول دون سداه؟ وهل أنه يتوافق مع سياسة المصرف المتبعة بالإقراض؟

9. نموذج الدراسة:

من خلال الاطلاع على أدبيات المحاسبة في مجال المحاسبة الاجتماعية ومن خلال ما تناولته بعض الدراسات السابقة في هذا المجال فإن الدراسة هدفت إلى تحديد العلاقة بين الإفصاح الاجتماعي والائتمان المصرفي، وذلك من خلال دراسة مستوى الإدراك بالمسؤولية الاجتماعية والإفصاح الاجتماعي المطبق بالقوائم المالية، وأثر ذلك على الائتمان المصرفي، كما هو موضح في الشكل (1)



شكل (1) نموذج الدراسة

10. منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل البيانات الأولية التي تم الحصول عليها عن طريق قائمة الاستبانة الموزعة على العينة المشاركة في الدراسة، والتي تم تصميمها وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، الذي يتكون من خمسة مستويات (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) وأعطيت درجات (1، 2، 3، 4، 5) على التوالي. وقد شملت الاستبانة محورين، حيث تمثل المحور الأول في المعلومات الديموغرافية للعينة (المؤهل - الوظيفة - الخبرة)، بينما يتضمن المحور الثاني فقرات حول متغيرات الدراسة وقد شملت فقرات متغيرات الدراسة عند صياغتها للجوانب الرئيسية لتحقيق الترابط والتناسق بين الفقرات.

وتم توزيع الاستبانات على عينة ومجتمع البحث والتي تمثلت في موظفي أقسام الائتمان في المصارف التجارية العاملة في مدينة مصراتة خلال عام (2022م) وبلغت الاستبانات الموزعة (55) استبانة حيث كانت نسبة الردود الصالحة للتحليل (85%) وهي نسبة صالحة للقيام بالدراسة (Hair et. el, 2010). هذا وقد تم قياس متغيرات الدراسة باستخدام الإحصاء الوصفي عن طريق البرنامج الإحصائي (SPSS) عن طريق حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الاستبانة والتي حظيت بالقبول من قبل المشاركين بالدراسة كما موضح بالجدول (1)

الجدول (1) قياس متغيرات الدراسة

ر.م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري
Q1	إن المسؤولية الاجتماعية الوحيدة للشركة هي إنتاج سلع وخدمات بهدف تحقيق الربح وبهذه الطريقة تسهم في رفاهية المجتمع.	3.255	1.246
Q2	إن الأثر الاجتماعي للنشاطات الاقتصادية للشركة يجعله مسؤولاً اجتماعياً بصفته وحدة اقتصادية عاملة (المسؤولية عن الأثر الاجتماعي للنشاط الاقتصادي).	3.809	0.673
Q3	إن المسؤولية الاجتماعية للمشروع تتجاوز مسؤوليته كوحدة اقتصادية، بل تتضمن تفاعل المشروع مع المجتمع المحلي	4.106	0.691

		عبر الأنشطة الاجتماعية بمعناها الواسع من خلال برامج تنمية اجتماعية للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوى رفاهية المجتمع، وبناءً عليه فإن المسؤولية الاجتماعية تتأتى من كون المشروع وحدة اقتصادية واجتماعية معا.	
0.807	3.830	ينبغي أن تتضمن القوائم المالية للشركات الصناعية معلومات عن مسؤولياتها الاجتماعية.	Q4
0.824	4.043	على الأجهزة الرقابية والحكومية وضع ضوابط على الشركات الصناعية فيما يتعلق بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.	Q5
0.846	3.915	يجب أن تفرض الهيئات المشرفة على الأسواق المالية قيوداً على الشركات الصناعية التي لا تتبنى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.	Q6
0.823	3.787	على الشركات الصناعية أن تتحمل مسؤولياتها الاجتماعية ويمكن معرفة ذلك من خلال تضمين القوائم المالية معلومات عن مسؤولياتها الاجتماعية.	Q7
0.805	3.894	على الشركات الصناعية تطوير كادرها المحاسبي حتى تستطيع تبني الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.	Q8
0.743	4.043	تقدم الشركات الرعاية الصحية والتأمين الصحي للعاملين بها.	B1
0.798	3.957	تقدم الشركات الدورات التدريبية للعاملين بها.	B2
0.910	3.745	تقوم الشركات بالتخلص من المخلفات الناتجة عن العمل بطريقة صحية وسليمة.	B3
0.843	3.723	تعمل الشركات على تقليل الهدر في الموارد الطبيعية والاقتصادية في موارد الطاقة.	B4
0.668	4.021	تأخذ إدارة الشركات في الاعتبار شكاوي العملاء ومقترحاتهم تجاه منتجاتها.	B5
0.652	3.851	تلتزم إدارة الشركات بالضمانات والكفاءات المقدمة للعملاء وقت العقود المبرمة معهم.	B6
0.666	3.638	تقدم الشركات الدعم للمؤسسات التعليمية وبرامجها التعليمية.	B7
0.740	3.489	تقدم الشركات الدعم للمؤسسات الصحية وبرامجها الصحية.	B8
1.205	3.681	العلاقات الشخصية بين إدارة الائتمان والعميل تؤثر على منح الائتمان له.	C1
0.761	3.872	إن الاعتماد على قوائم مالية معدة بشكل تقليدي عند اتخاذ قرار منح الائتمان قد يؤدي إلى قرارات غير سليمة نتيجة إهمالها للتكاليف الاجتماعية.	C2
0.878	3.681	رسمة المصروفات المنفقة على الموارد البشرية لها أثراً بالغ للمفاضلة بين الشركات عند اتخاذ قرار منح الائتمان.	C3
0.665	4.064	يقوم المصرف بدراسة الظروف المحيطة بالقطاع الذي يعمل فيه العميل من حيث درجة المنافسة، ومدى قدرة العميل على مواجهة هذه التحديات.	C4

0.733	4.128	قبل اتخاذ قرار منح الائتمان يتم التأكد بأن الائتمان المطلوب يدخل ضمن الأغراض التي يمولها المصرف طبقاً لسياسته الائتمانية.	C5
0.697	4.064	مصادر المعلومات من غير القوائم المالية مهمة لأغراض اتخاذ قرارات الائتمان المصرفي.	C6
0.887	4.021	تؤثر نوعية الضمان المقدم (فيما إذا كان ضمان سجل عقاري أو ضمان سجل زراعي أو فيما إذا كان الضمان المقدم عبارة عن أوراق مالية) عن منح الائتمان أو عدمه.	C7
0.831	3.894	يؤخذ بعين الاعتبار حاجة الاقتصاد الوطني أو الحاجة الاجتماعية لضرورة تمويل العميل بمشروع معين عند تقديمه طلب الائتمان كفتح خط إنتاج منتج جديد أو تطوير منتج معين.	C8

11. صدق وثبات الاستبانة:

للتأكد من صدق الاستبانة ومنطقية الفقرات تم عرضها على محكمين من ذوي الاختصاص والخبرة لتقييمها والتأكد من ملازمتها بمتغيرات الدراسة. وأخيراً تم تعديل الصياغة النهائية للفقرات بناء على اقتراحات وملاحظات المحكمين.

وللتأكد من ثبات الاستبانة ومدى الاتساق الداخلي للفقرات تم استخدام معامل كرونباخ الفا (Cronbach's alpha) لفحص الثبات، وتعتبر قيمة معامل كرونباخ الفا مقبولة إذا كانت تساوي أو أكبر من (0.70) وتدل على صدق الاستبانة. (Sekaran, U., & Bougie, R. (2013)، كما هو موضح في الجدول (2).

الجدول رقم (2) يوضح قيمة الفا للمتغيرات

الرقم	المتغير	الرمز	عدد الفقرات	قيمة α الفا
1	الإفصاح الاجتماعي المطبق في القوائم المالية	B	8	0.889
2	الائتمان المصرفي	C	8	0.803
3	إدراك من قبل متخذي قرارات منح الائتمان المصرفي بالمصارف الليبية بالمسؤولية الاجتماعية	Q	8	0.740

12. اختبار الفرضيات:

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام برنامج (Smart PLS3).

1-12. نموذج (Smart PLS3):

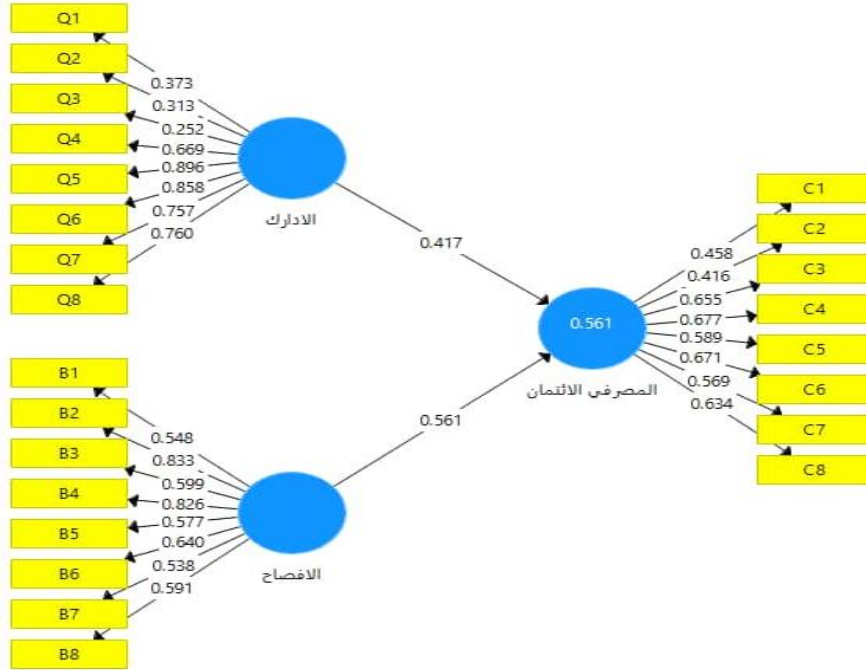
هو نموذج إحصائي يسمح بدراسة العلاقات بين مجموعة من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وهو نموذج يقلل من الأخطاء القياسية، ويتم استخدامه في حالة العينات الصغيرة، وعند تحليل البيانات بهذا النموذج فإن التحليل يمر بمرحلتين:

1- نموذج قياسي (نموذج خارجي) Measurement Model: يهدف إلى معرفة

مدى صدق وثبات فقرات الاستبيان في قياس متغيرات الدراسة.

2- نموذج هيكلي (نموذج داخلي) Construction Model: من خلال هذا النموذج

يتم تحديد العلاقة بين المتغيرات الكامنة فيما بينها



شكل (2) يوضح النموذجين القياسي والهيكلية للدراسة

12-2. تقييم النموذج القياسي:

يسمح بدراسة درجة مصداقية وموثوقية النموذج؛ وذلك لحساب الموثوقية المركبة (CR) والتي يجب أن تكون أكبر من (0.7) ولتقييم المصداقية يتم استخدام متوسط التباين (AVE) والذي يجب أن يكون أكبر من (0.5) (Bagozzi and Hair and al, 2010) (Yi 1988).

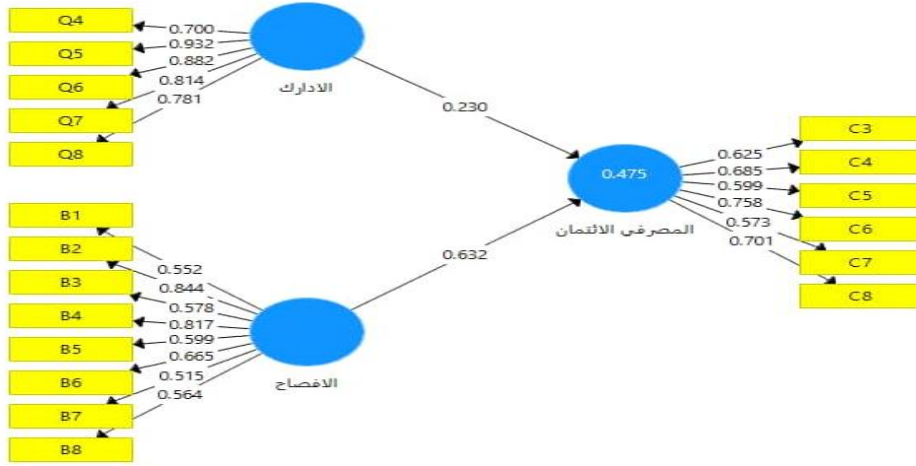
ومن خلال الشكل (2) يتضح أن مصداقية المكونات لم تحقق الشرط المطلوب في رقم (Q1,Q2,Q3) وكذلك (C1,C2) في النموذج القياسي مما ترتب عليه حذفها، بسبب أن التشعب الخارجي لها (Outer Loading) كان أقل من (0.5)، مما أدى إلى زيادة الموثوقية المركبة (Composite Reliability)، حيث أصبحت تزيد عن (0.7)، وكذلك إلى زيادة متوسط التباين المفسر (AVE) الذي أصبح يزيد عن (0.5) كما هو موضح في الجدول (3) والشكل (3).

جدول (3): الموثوقية وصحة التقارب

متوسط الانحراف المفسر (AVE)	الموثوقية المركبة (CR)	التشعبات (loading)	البنود	العبارات والمركبات
0.572	0.821	0.700	Q4	مستوى الإدراك
		0.932	Q5	
		0.882	Q6	
		0.814	Q7	
		0.781	Q8	
0.682	0.914	0.552	B1	الإفصاح
		0.844	B2	
		0.578	B3	
		0.817	B4	
		0.599	B5	
		0.665	B6	
		0.515	B7	
		0.564	B8	
0.601	0.852	0.625	C3	الانتماء المصرفي
		0.685	C4	
		0.599	C5	

		0.758	C6	
		0.573	C7	
		0.701	C8	

المصدر: مخرجات برنامج Smart PLS Version 3.2.3



شكل (3) يوضح النموذجين القياسي والهيكلية بعد إجراء التعديل

بالإضافة إلى ما سبق قد أظهر معيار (Fornell and Larcker; 1981) أن الجذر التربيعي لقيم متوسط التباين المفسر (AVE) بين أن ارتباط المتغير مع نفسه أكبر من ارتباطه بالمتغيرات الأخرى (Higher than the interconstruct correlations)، وهذا ما يؤكد أن شرط التمايز قد تحقق كما هو موضح بالجدول (4).

جدول (4) الارتباط وصحة التمايز

الإفصاح	الإدراك	الانتماء المصرفي	
		0.660	الانتماء المصرفي
	0.826	0.279	الإدراك
0.652	0.078	0.650	الإفصاح

المصدر: مخرجات برنامج Smart PLS 3.2.3

12-3. تقييم النموذج الهيكلي:

لقد كان معامل التحديد (R^2) للائتمان المصرفي (0.561)، وهذا يدل على أن مستوى الإدراك لدى موظفي أقسام الائتمان بالمصارف التجارية محل الدراسة والإفصاح الاجتماعي المطبق في القوائم المالية معا تفسر (56%) من التغير في الائتمان المصرفي، و-أيضا- فيما يخص Stone-Geisser (Q^2) فهي كانت أكبر من الصفر، وهذا يدل على أن العلاقات في النموذج لها أهمية تنبؤية (Henselar and et, al, 2009).

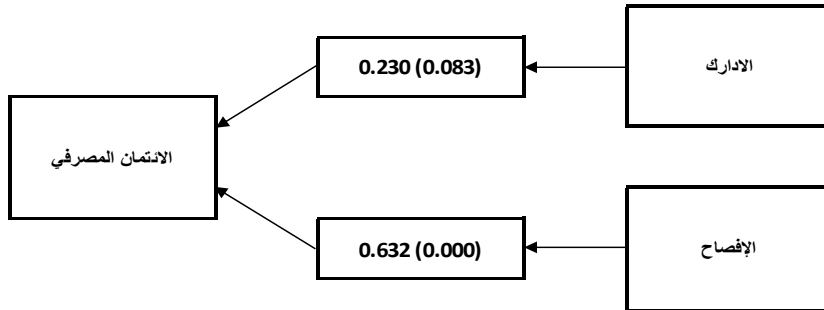
12-4. اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة تم تقييم النموذج الهيكلي، وذلك باستخدام طريقة (Bootstrapping) كما هو موضح في الجدول (5).

جدول (5) طريقة Bootstrapping

القرار	p-value مستوى المعنوية	t- value قيمة اختبار t	Standred Deviation الانحراف المعياري	Driginal Sample قيمة بيثا	العلاقة
عدم قبول	0.083	1.736	0.132	0.230	مستوى الإدراك (H1)
قبول	0.000	5.969	0.106	0.632	الإفصاح (H2)

المصدر: مخرجات برنامج Smart PLS 3.2.3



شكل (4) النموذج الهيكلي

13. نتائج الدراسة:

من خلال الجدول (5) والشكل (4) يتضح أن الفرضية (H1) لم تحظ بالقبول، أما الفرضية (H2) قد حظيت بقبول تام، عند مستوى معنوية (p-value) أقل من (0.05). وأوضحت نتائج الدراسة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى إدراك موظفي أقسام الائتمان المصرفي بالمصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته بالمسؤولية الاجتماعية، وقرارات منح الائتمان المصرفي. كما أوضحت نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح الاجتماعي وقرارات منح الائتمان المصرفي، وهذه النتيجة تتفق مع النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات السابقة (دراسة نجدية، 2019) والتي أوضحت أن الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية يؤثر على قرارات منح الائتمان، وكذلك دراسة (Najah Attiq and others 2013) حيث توصلت الدراسة إلى أن وكالات التصنيف الائتماني تميل إلى منح تصنيفات عالية نسبياً للشركات ذات الأداء الاجتماعي الجيد.

14. الاستنتاجات:

- 1- هناك إدراك ووعي لدى موظفي أقسام الائتمان المصرفي بالمصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته بالمسؤولية الاجتماعية.
- 2- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك ووعي موظفي أقسام الائتمان المصرفي بالمصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته بالمسؤولية الاجتماعية وقرارات منح الائتمان.
- 3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح الاجتماعي وقرارات منح الائتمان المصرفي.

15. التوصيات:

بناء على النتائج والمحددات الموضحة أعلاه فإن الدراسة توصي بأن تقوم المصارف التجارية بالضغط على الشركات بالإيفاء بالتزاماتها الاجتماعية من خلال منح الائتمان، وكذلك توصي بإجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول المسؤولية الاجتماعية ومحاسبتها لتعميق وفهم أهميتها، كما توصي الدراسة بتفعيل دور الجهات الراعية للمسؤولية الاجتماعية الحكومية منها والاجتماعية وجمعيات حماية البيئة وحماية المستهلك وغيرها؛ لأن رعاية المجتمع ليست مسؤولية حكومية فقط، بل تشمل مختلف فعاليات المجتمع العامة والخاصة على حد سواء، وكذلك تطوير المناهج الدراسية في الجامعات والمعاهد العليا التي لها صلة بالموضوع وخاصة -كليات ومعاهد- الإدارة والاقتصاد والهندسة والعلوم، كي تعمل كلاً منهما في مجال اختصاصه للمساهمة في قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية.

16. المراجع

أولاً المراجع العربية:

- [1] أبو كمال، ميرفت علي (2007)، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل II، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- [2] الدباس، حسان (2013)، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2013.
- [3] الدوري، زكريا (2006)، البنوك المركزية، والسياسات النقدية، ط1، عمان، دار اليازوري للنشر.

- [4] الزواوي، علي عبدالحفيظ، الشريف، سالمة إبراهيم (2017)، أثر الإفصاح عن الموارد البشرية على قرارات منح الائتمان في المصارف الليبية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 161، العدد 121.
- [5] المطيري، فلاح حمود شرار (2010)، الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
- [6] الصبان، محمد عبد السلام (1987)، المحاسبة الاجتماعية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، السنة الخامسة عشر.
- [7] بدارين، لؤي (2019)، العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل.
- [8] بلقاضي، فؤاد (2013)، تأمين الائتمان كأداة لإدارة مخاطر الائتمان المصرفي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي.
- [9] بن فرج، زوينة (2017)، الإفصاح المحاسبي الاجتماعي ضرورة للحكم على المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للمقاول، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 18.
- [10] دادة، دليلة، بن عمارة، نوال (2018)، أثر الإفصاح المحاسبي على قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية.
- [11] طه، عمر هاشم (2013)، دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 3، العدد 2.
- [12] عنيزة، حسين هادي، علي، ماهر ناجي (2013)، تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 9، العدد 26.

- [13] عودة، إياد محمد (2008)، قياس التكاليف ومدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية، رسالة ماجستير، كلية العلوم المالية والإدارية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.
- [14] عبد الحليم، أحمد حامد محمود (2014)، مدى إفصاح شركات المساهمة السعودية عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية، مجلة البحوث المحاسبية (كلية التجارة-جامعة طنطا) - مصر، العدد 1.
- [15] عمر، بلال فايز وآخرون (2014)، أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 41، العدد 2.
- [16] فهد، نصر حمود مزان (2011)، تحليل الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2008)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 9، العدد 4.
- [17] قندلفت، هبة عزام (2018)، محددات قرار منح الائتمان الخاصة بالعميل (دراسة ميدانية في المصارف التجارية الخاصة في سورية)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حماة.
- [18] محمود، مصطفى احمد (2015)، المسؤولية الاجتماعية كأحد معايير ترشيد قرار منح الائتمان بالبنوك، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والتكنولوجيا، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.
- [19] نجدية، فرح فواز عبد الله (2019)، أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قرارات التمويل والإقراض، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، العدد 8.
- ثانياً المراجع الأجنبية:

- [20] Attiq, Najah, and others (2018), **Corporate Social Responsibility and Credit Ratings**, Journal of Business Ethics, No. 117.

- [21] Bagozzi, R.P. ,& Yi,Y. (1988), **On the evaluation of structural equation model**, Journal of Academy of Marketing Science, 16 (1).
- [22] Burke, Lee and Logedon, J.M(1996), **How Corporate Social Responsibility Pays off”,Long Range Planning**, Vol. 29, No. 4.
- [23] Fornell, C., and Larcker, D. F. (1981), **Evaluating Structural Equation Models with Unobservable Variables and Measurement Error**, Journal of Marketing.
- [24] Hair, J., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E. (2010). **Multivariate data analysis**, (7th ed.). Upper saddle River, New Jersey: Pearson Education International.
- [25] Henseler, J., Christain, M., Ringle, R. and Sinkovics, (2009), **The use of partial least square path modeling in international marketing**, Advances in International Marketing, Vol. 20, No. 1.
- [26] Nguyen, Ngoc (2018), **The Effect of Corporate Social Responsibility Disclosure on Financial Performance: Evidence from Credit Institutions in Vietnam**, Asian Journal of Social Science, Vol. 14, No. 04.
- [27] Sekaran, U., & Bougie, R. (2013), **Research methods for business : a skill-building approach**, 6th ed. Chichester, West Sussex: Wiley.